التحليل الجغرافي لدور المشروعات الصغيرة والقطاعات غير النفطية في دعم الاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة في ليبيا ـ دراسة في الجغرافية الاقتصادية

أ.كريمة محمد عمر المليان.*
قسم الجغرافيا كلية التربية زوارة ، جامعة الزاوية، ليبيا .
الإيميل الأكاديمي:k.almilyan@zu.edu.ly
أ. نجاة جمعه بلقاسم التاجوري
قسم الجغرافيا / كلية الآداب الجميل ، جامعة صبراتة، ليبيا .
الإيميل: **munazraq2019@jmail**
تاريخ الاستلام 21 / 4 / 2025م تاريخ القبول 26 / 9 / 2025

A Geographical Analysis of the Role of Small Enterprises and Non-Oil Sectors in Supporting the National Economy and Sustainable Development in Libya A Study in Economic Geography

Lecturer. Karima Mohamed Omar Al-Milyan
Department of Geography / Faculty of Education, Zuwara / University of Al-Zawiya
Academic Email: k.almilyan@zu.edu.ly
Lecturer. Najat Jumaa Belgasem Al-Tajouri
Department of Geography / Faculty of Arts, Al-Jameel / University of Sabratha
Email: munazraq2019@gmail.com

summary
This research examines the geographical analysis of the role of small enterprises and non-oil sectors in supporting the national economy and sustainable development. The study aims to explore the role of small enterprises in enhancing local and international economic growth, investigating their financing and support, as well as assessing the contribution of non-oil sectors to the gross domestic product (GDP). The research employs a descriptive analytical approach, utilizing both quantitative and qualitative data to examine the impact of these enterprises and sectors on the economy.
The findings show that small enterprises play a significant role in providing job opportunities and driving economic growth, although financing remains a barrier for many projects. Additionally, non-oil sectors have started to demonstrate tangible growth in the local economy. Based on these findings,

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

the research recommends providing financial facilitation and incentive initiatives for small enterprises, along with expanding investment in non-oil sectors. It also suggests supporting innovation and improving access to global markets.

In conclusion, the research emphasizes the importance of enhancing economic diversification and creating a legislative environment that supports the growth of small enterprises to achieve sustainable development.

Keywords:

Geographical Analysis, Small Projects, Non-Oil Sectors, Sustainable Development

الملخّـــــــص:

تتناول هذه البحث" التحليل الجغرافي لدور المشروعات الصغيرة والقطاعات غير النفطية في دعم الاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة"، حيث تهدف إلى استكشاف دور المشروعات الصغيرة في تعزيز النمو الاقتصادي المحلي والدولي، وبحث التمويل والدعم الموجه لها، إضافة إلى مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي . تستخدم البحث المنهج التحليلي الوصفي والبيانات الكمية والنوعية لفحص تأثير هذه المشروعات والقطاعات على الاقتصاد.

أظهرت النتائج أن المشروعات الصغيرة تؤدي دورًا كبيرًا في توفير فرص عمل ودفع النمو الاقتصادي، بينما يبقى التمويل عائقًا أمام العديد من المشاريع، كما تبين أن القطاعات غير النفطية بدأت في إظهار نمو ملموس في الاقتصاد المحلي بناءً على ذلك، توصي البحث بضرورة تقديم تسهيلات مالية ومبادرات تحفيزية للمشروعات الصغيرة وتوسيع الاستثمار في القطاعات غير النفطية .كما يقترح دعم الابتكار وتحسين الوصول إلى الأسواق العالمية.

ختامًا، يؤكد البحث على أهمية تعزيز التنوع الاقتصادي وتوفير بيئة تشريعية تدعم **نمو المشروعات الصغيرة لتحقيق التنمية المستدامة.**

الكلمات المفتاحية :

التحليل الجغرافي ، المشروعات الصغيرة ، القطاعات غير النفطية ، التنمية المستدامة

المقدمة:

يشهد الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي تحولات كبيرة في هيكلته الاقتصادية، حيث بدأت العديد من الدول في التركيز على تنويع مصادر دخلها وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية مثل قطاع النفط. هذا التحول يأتي في إطار سعي الدول إلى تحقيق التنمية المستدامة التي تضمن استقرارًا اقتصاديًا وبيئيًا طويل الأمد. وفي هذا السياق، تؤدي المشروعات الصغيرة والقطاعات غير النفطية دورًا محوريًا في دعم الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال إسهامها في زيادة فرص العمل، تنمية المهارات البشرية، تعزيز الابتكار، وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة. إن تشجيع القطاعات غير النفطية وتنمية المشروعات الصغيرة في دول العالم العربي خاصة، يعد من أهم أوجه الإصلاح الاقتصادي التي تهدف إلى تنويع القاعدة الإنتاجية وتقليل التبعية الاقتصادية للنفط.

يتجسد دور المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة من خلال قدرتها على الاستجابة السريعة للمتغيرات الاقتصادية، فهي تتمتع بمرونة كبيرة تمكنها من التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة. كما أن القطاعات غير النفطية تسهم بشكل ملحوظ في زيادة الإنتاج المحلي، تحسين مستوى المعيشة، وجذب الاستثمارات الأجنبية ورغم ذلك، تواجه المشروعات الصغيرة تحديات عديدة، مثل صعوبة الحصول على التمويل، قلة الخبرة، ضعف البنية التحتية، والمنافسة من الشركات الكبرى. في هذا السياق، يتطلب الأمر تحليلًا دقيقًا للتحديات والفرص التي تواجه هذه المشروعات وكيفية تعزيز دورها في الاقتصاد الوطني.

مشكلة البحث:

تكمن مشـــكلة البحث في تحديد دور المشروعات الصغيرة والقطاعات غير النفطية في دعم الاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة في ليبيا، وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة التي يوليها الاقتصاد العالمي للقطاعات غير النفطية، إلا أن المشروعات الصغيرة في العديد من الدول تواجه تحديات عدة ومن أهم هذه التحديات قلة التمويل، ضعف البنية التحتية، والافتقار إلى المهارات الإدارية والتقنية، وعليه فإن هذه المشكلة تتطلب بحث شاملة لفهم كيفية التغلب على هذه العقبات وتعزيز قدرة

المشروعات الصغيرة على المساهمة الفاعلة في التنمية المستدامة وتتمحور مشكلة البحث في طرح التساؤلات الآتية:

1- كيف تسهم المشروعات الصغيرة في تعزيز النمو الاقتصادي المحلي والدولي، وما هي أبرز التحديات التي تواجهها؟

2- ما مصادر التمويل المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكيف يمكن تحسين آليات الدعم الموجه لها لتحقيق استدامتها؟

3- كيف تسهم القطاعات غير النفطية في تنوع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على النفط، وما هي القطاعات الأكثر قدرة على تعزيز التنمية المستدامة؟

الفرضيات:

1- تسهم المشروعات الصغيرة بدور فعّال في دعم الاقتصاد الوطني من خلال خلق فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي المحلي.

2- تواجه المشروعات الصغيرة في ليبيا ضعفًا في التمويل والدعم المؤسسي مما يحدّ من قدرتها على التوسع والمنافسة في الأسواق.

3- القطاعات غير النفطية تمثل قاعدة واعدة لتنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي في ليبيا.

أهداف البحث:

1- بحث دور المشـــروعات الصغيرة في تحفيز الاقتصاد المحلي والدولي، مع تحليل العوامل التي تسهم في تعزيز نموها وتوسعها في الأسواق العالمية.

2- تقييم فعالية أنظمة التمويل والدعم الحكومي والخاص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والعمل على اقتراح حلول لتحسين سهولة الوصول إلى هذه الموارد.

3- تحليل مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي وتحديد القطاعات ذات الإمكانية الأكبر في دعم الاستدامة الاقتصادية والبيئية.

أهمية البحث وأسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أهمية هذه البحث في تزايد الحاجة إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية مثل النفط، إذ تعد المشروعات الصغيرة من الأدوات الأساسية التي تسهم في دعم التنمية المستدامة عبر خلق فرص عمل جديدة وتعزيز الابتكار وزيادة الإنتاجية، بالإضافة إلى ذلك يسهم البحث في تقديم رؤى استراتيجية لصانعي

القرار في الدول التي تسعى إلى تطوير القطاعات غير النفطية، مما يعزز قدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية المستقبلية.

أما أسباب اختيار الموضوع، فهي تتجسد في الأهمية الكبيرة للمشروعات الصغيرة في تعزيز الاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة في ليبيا، كما أن هذه المشروعات تسهم في جذب الاستثمارات المحلية، وتحسين مستويات معيشة الأفراد، وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

حدود البحث:

1- الحدود المكانيـــة: يقتصر البحث على تحليل المشروعات الصغيرة والقطاعات غير النفطية في ليبيا.

2- الحدود الزمانية: تغطي البحث الفترة الزمنية من عام 2000 إلى 2012، وذلك بناءً على توفر البيانات الاقتصادية المتعلقة بالمشروعات الصغيرة.

خريطة (1) منطقة الدراسة

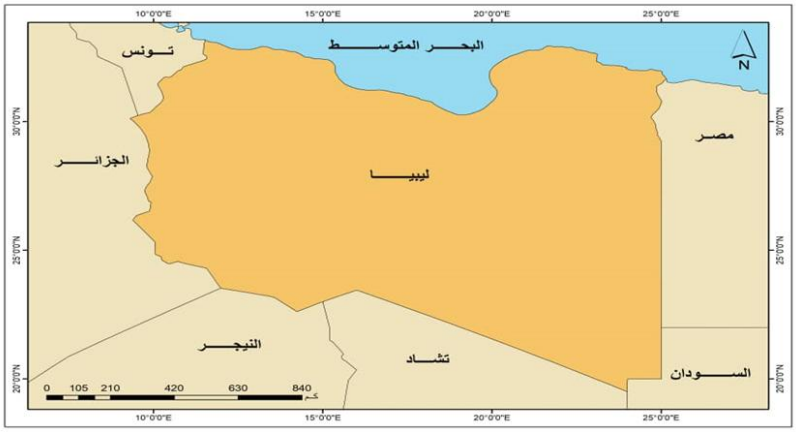

المصدر: الاطلس الوطني، أمانة التخطيط، مصلحة المساحة، 1978

منهجية البحث وأدواته:

تعتمد هذه البحث على المنهج التحليلي الوصفي، حيث سيتم تحليل البيانات الاقتصادية المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والقطاعات غير النفطية من خلال التقارير السنوية، الدراسات السابقة، وكذلك الإحصاءات المتاحة من المؤسسات الاقتصادية العالمية والمحلية، حيث سيتم تحليل البيانات الاقتصادية المتعلقة بالمشروعات الصغيرة

والقطاعات غير النفطية باستخدام الإحصاءات السنوية المنشورة من قبل المؤسسات الرسمية في البلدان المعنية والاعتماد على الدراسات السابقة للاستفادة منها في تغطية جوانب الموضوع.

المصطلحات والمفاهيم:

1- المشروعات الصغيرة والمتوسطة: هي الشركات التي تعتمد على رأس مال صغير وتوظف عددًا محدودًا من العمال، وتمتاز بمرونة التشغيل وقدرتها على الاستجابة للتغيرات الاقتصادية (الشرقاوي،2018،ص36)

2- التنمية المستدامة: هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم (منظمة العمل الدولية، 2013، ص. 78-89).

3- القطاعات غير النفطية: تشمل القطاعات الاقتصادية التي لا تعتمد على استخراج أو تصدير النفط، مثل الصناعة، الزراعة، والتكنولوجيا (وزارة الاقتصاد الوطني، 2011، ص. 120-130).

4- التنويع الاقتصادي: هو عملية توسيع القاعدة الإنتاجية وتنمية قطاعات متعددة لتقليل الاعتماد على قطاع واحد مثل النفط، بما يحقق استقرارًا اقتصاديًا طويل الأمد(العتيبي، 2019، ص59)

5- التمويل التنموي: هو التمويل الذي يُوجَّه لدعم المشروعات الإنتاجية والخدمية ذات الأثر الاجتماعي والاقتصادي، ويُعد أحد أدوات تحقيق التنمية المستدامة(عبدالحميد، 2020، ص116)

6- التنمية المحلية: هي عملية مستمرة لتحسين نوعية الحياة في منطقة معينة من خلال استثمار الموارد المحلية وخلق فرص عمل مستدامة (يونس،2020،ص110)

المحـــور الأول ـ مساهمة المشـــروعات الصغيرة في الاقتصاد المحلي والدولـــي:

تعد المشروعات الصغيرة من المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي في العديد من البلدان، حيث تسهم في تعزيز الاقتصاد المحلي والدولي من خلال توفير فرص العمل وتحقيق الابتكار وزيادة الإنتاجية، وتؤدي هذه المشروعات دورًا كبيرًا في دعم التنمية الاقتصادية، خاصة في الدول النامية التي تسعى إلى تقليل اعتمادها على القطاعات التقليدية مثل النفط (الشرقاوي، **2015**، ص**45)**

وعلى المستوى المحلي تسهم المشروعات الصغيرة بشكل كبير في تحفيز الاستهلاك المحلي من خلال توفير منتجات وخدمات مبتكرة تلبي احتياجات السوق المحلية .في هذا السياق، أظهرت الدراسات أن المشروعات الصغيرة تمثل أكثر من **90%**من الشركات في الاقتصادات النامية وتسهم بنسب كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي (المنتدى الاقتصادي العالمي، **2019**، ص34) هذه المشروعات تسهم بشكل فعّال في تنمية العديد من القطاعات مثل التجارة والخدمات والصناعة، مما يعزز من قدرة الاقتصاد المحلي على النمو المستدام.

أما على المستوى الدولي، فقد تمكنت العديد من المشروعات الصغيرة من التوسع إلى أسواق عالمية، مما يعزز قدرتها التنافسية ،ووفقًا لتقرير البنك الدولي لعام **2020**، تشير البيانات إلى أن المشروعات الصغيرة تسهم بنسبة تتراوح بين **25%** و30 **%** من إجمالي الصادرات في بعض الاقتصادات النامية (البنك الدولي، **2020**، ص 112) ومن خلال هذه المشاركة في الأسواق الدولية، تتمكن المشروعات الصغيرة من تحقيق العوائد الاقتصادية المستدامة وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي في العديد من البلدان.

رغم هذه الفوائد، تظل المشروعات الصغيرة تواجه العديد من التحديات مثل محدودية الوصول إلى التمويل، وصعوبة تطوير القدرات التكنولوجية، والتوسع في الأسواق الدولية(حسن، **2017**، ص 62) وعلى الرغم من هذه التحديات، إلا أن الدور الكبير للمشروعات الصغيرة في الاقتصاد المحلي والدولي يبقى حيويًا في دفع عجلة النمو والتنمية المستدامة.

أ- دور المشروعات الصغيرة في اقتصاديات بعض الدول المتقدمة سنة 2010

تعد المشروعات الصغيرة أحد المحاور الأساسية التي تسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني في العديد من الدول المتقدمة، حيث تؤدي دوراً مهمًا في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتوفير فرص العمل، وتعزيز الابتكار، وفي عام 2010 شهدت العديد من الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، بريطانيا، وفرنسا، نشاطًا ملحوظًا للمشروعات الصغيرة، حيث شكلت هذه المشروعات نسبة كبيرة من الاقتصاد المحلي، وبالرغم من التحديات الاقتصادية التي تواجهها بعض هذه الدول إلا أن المشروعات الصغيرة ساهمت بشكل رئيسي في تعويض التأثيرات السلبية للأزمات الاقتصادية، فمن خلال بيانات عام 2010، يمكننا ملاحظة الدور الحيوي

للمشروعات الصغيرة في تعزيز الإنتاجية الوطنية وتحقيق التوازن في الأسواق وتوفير فرص العمل لأعداد كبيرة من الأفراد.

هذا البحث يهدف إلى استعراض دور هذه المشروعات في الاقتصاديات المتقدمة ودورها في دعم الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة.

ويُظهر من بيانات الجدول (1) دور المشروعات الصغيرة في اقتصاديات بعض الدول المتقدمة لعام 2010، حيث يعكس التفاوت في تأثير هذه المشروعات على الاقتصاد الوطني في مختلف البلدان فالمشروعات الصغيرة تمثل نسبة كبيرة من إجمالي عدد الشركات في معظم هذه الدول، حيث تتراوح النسبة بين99.7% الى 99.9% هذه النسبة المرتفعة تشير إلى أن المشروعات الصغيرة هي العامل الرئيسي في بنية الاقتصاد الوطني لهذه الدول، وهي تمثل الركيزة الأساسية للابتكار والنمو ويمكن ملاحظة أن نسبة العمالة الموظفة في المشروعات الصغيرة تتفاوت من دولة إلى أخرى ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، تمثل المشروعات الصغيرة 53.7%من إجمالي العمالة، بينما في ألمانيا تصل هذه النسبة إلى 65.7%، مما يدل على الدور الكبير الذي تلعبه المشروعات الصغيرة في توفير فرص العمل في هذه الدول.

من ناحية أخرى تُظهر المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي تفاوتًا ملحوظًا بين الدول، مما يعكس الأثر الاقتصادي الحقيقي للمشروعات الصغيرة على التنمية الاقتصادية على سبيل المثال، في فرنسا وكندا، تسهم المشروعات الصغيرة بنسبة 71%و57.2 %على التوالي في الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة عالية جدًا تعكس قوة وفعالية هذه المشروعات في دعم الاقتصاد الوطني بينما في ألمانيا تمثل مساهمة المشروعات الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 34.9%، ما يعكس هيمنة القطاعات الأخرى مثل الصناعة والتكنولوجيا على الاقتصاد.

هذا التحليل يشير بوضوح إلى أن المشروعات الصغيرة في الدول المتقدمة لا تقتصر فقط على دورها في توفير فرص العمل، بل تتعدى ذلك إلى مساهمتها الفعالة في زيادة الإنتاجية الاقتصادية والتنمية المستدامة في هذه الدول، وتعد القطاعات غير النفطية مثل الصناعة والخدمات والتكنولوجيا ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي، وهو ما يجعل التوجه نحو دعم المشروعات الصغيرة في هذه القطاعات أمرًا بالغ الأهمية.

أن هناك أهمية كبيرة لتحليل دور المشروعات الصغيرة في السياق الجغرافي الخاص بكل دولة .على سبيل المثال، بعض الدول مثل كندا وفرنسا استفادت بشكل كبير من تنوع المشروعات الصغيرة في قطاعات غير نفطية، مما ساعد في دعم الاقتصاد الوطني واستدامته في حين أن دولًا أخرى مثل ألمانيا قد تركزت مشروعاتها الصغيرة في قطاعات معينة، مما أدى إلى انخفاض نسبتها في مساهمة الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالدول الأخرى.

باختصار يمكننا القول إن التحليل الجغرافي والتنوع القطاعي لهما دور حاسم في تحديد مدى تأثير المشروعات الصغيرة على الاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة .هذا التحليل يساعد في فهم كيفية تأثير المشروعات الصغيرة في القطاعات غير النفطية، وتوزيعها الجغرافي على مستوى العالم، ويسلط الضوء على أهمية هذه المشروعات في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي في مختلف المناطق.

جدول (1) دور المشروعات الصغيرة في اقتصاديات بعض الدول المتقدمة سنة 2010

الدول	نسبة المشروعات الصغيرة	نسبة العمالة الموظفة	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي
أمريكيا	% 99.7	%53.7	%48
المانيا	%99.7	%65.7	%34.9
بريطانيا	%99.9	%67.2	%30
فرنسا	%99.9	%69	%71
ايطاليا	%99.7	%49	%40.5
كندا	%99.8	%66.0	%57.2

Source: SMEs As An Engine of Social and Economic Development in Africa, July 2013

ب- مساهمة المشروعات الصغيرة في اقتصاد المنطقة الآسيوية سنة 2010

تعد المشروعات الصغيرة أحد الركائز الأساسية التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي في المنطقة الآسيوية والتي تضم مجموعة من الاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء ففي عام 2010، لعبت هذه المشروعات دورًا محوريًا في دعم الاقتصاديات الآسيوية من خلال توفير فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل رغم التفاوت بين الدول الآسيوية من حيث مستوى التطور الاقتصادي،

إلا أن المشروعات الصغيرة ساعدت في تقليل معدلات الفقر وتحقيق التنمية المستدامة ، وتسهم المشروعات الصغيرة في تحفيز النمو المحلي خاصة في الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على قطاعها غير النفطي، من خلال التحليل الجغرافي والإحصاءات المتعلقة بهذه المشروعات في عام 2010 يمكننا استكشاف دورها الفاعل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للمنطقة الآسيوية على المستوى العالمي.

وتعكس بيانات الجدول (2) مساهمة المشروعات الصغيرة في اقتصاد المنطقة الآسيوية لعام 2010، حيث تظهر الأرقام أن المشروعات الصغيرة تؤدي دورًا كبيرًا في دعم اقتصادات دول هذه المنطقة وفقًا للبيانات، تسهم المشروعات الصغيرة بنسبة تتراوح بين 40% إلى 60% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الآسيوية، ما يعكس مدى تأثيرها الكبير في الاقتصاد هذا يشير إلى أن المشروعات الصغيرة ليست مجرد مصدر للعمالة، بل أيضًا محرك رئيسي للإنتاجية الاقتصادية في المنطقة من خلال هذه النسب يمكننا أن نرى كيف أن المشروعات الصغيرة تسهم بشكل فعال في تطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستدامة الاقتصادية، حيث تساعد في تعزيز التنوع الاقتصادي بعيدًا عن الاعتماد على القطاعات الكبيرة أو النفطية.

أما فيما يخص العمالة، فالمشروعات الصغيرة في المنطقة الآسيوية تسهم في توفير حوالي 70% من إجمالي العمالة، ما يدل على الدور البارز الذي تلعبه هذه المشروعات في خلق فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، هذه النسبة تشير إلى قدرة المشروعات الصغيرة على استيعاب أعداد كبيرة من القوى العاملة خاصة في المناطق التي تعاني من ضغوط على مستوى النمو السكاني أو على مستوى القطاعات الكبرى التي قد تكون أقل مرونة في توفير فرص عمل جديدة كما أن هذه المشروعات تسهم في تقليل الفجوات الاقتصادية بين المناطق المختلفة في آسيا، بما يعزز من العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

فيما يتعلق بالصادرات، تُظهر البيانات أن المشروعات الصغيرة تسهم بنسبة 35% في صادرات المنطقة الآسيوية، وهي نسبة مهمة تعكس قدرة هذه المشروعات على التفاعل مع الأسواق العالمية وهذا بدوره يدل على أن العديد من المشروعات الصغيرة في آسيا قد حققت نجاحًا في التوسع والتصدير، مما يعزز دورها في تقوية الاقتصاد الوطني ويزيد من مرونة المنطقة أمام التغيرات الاقتصادية العالمية وبذلك، تسهم

المشروعات الصغيرة في تنويع القاعدة الاقتصادية للمنطقة وتزيد من قدرتها على التكيف مع التحولات العالمية.

أن تحليل دور المشروعات الصغيرة في المنطقة الآسيوية يكشف عن أهمية التنوع الجغرافي في توزيع هذه المشروعات إذ تشير الأرقام إلى أن المشروعات الصغيرة في آسيا ليست محصورة في قطاعات معينة أو مناطق جغرافية محددة، بل تمتد لتشمل جميع أنحاء المنطقة، مما يعكس نجاح السياسات الاقتصادية التي شجعت على تنمية هذه المشروعات في مختلف الدول الآسيوية، وعليه يمكن القول إن هذه المشروعات تعد ركيزة أساسية لتحفيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في المنطقة، حيث تتنوع مجالاتها من الإنتاج إلى الصادرات والتوظيف، وهو ما يسهم بشكل كبير في استدامة النمو الاقتصادي بعيدًا عن الاعتماد على القطاعات النفطية أو التقليدية.

جدول (2) مساهمة المشروعات الصغيرة في اقتصاد المنطقة الآسيوية سنة 2010

نسبة مشاركة المشروعات الصغيرة	النسبة %
الناتج المحلي الاجمالي	**60 – 40**
العمالة	**70**
الصادرات	**35 – 25**

Source: OECD, Enhancing Competitiveness Through Regional Integration, Summary Conclusion, The 2th OECD-South East Asia Regional Forum, Bangkok, Thailand, 2012, P.4

ج- مساهمة المشروعات الصغيرة في العمالة والإنتاج الصناعي خلال الفترة 1995 – 2010

شهدت العديد من البلدان حول العالم تطورًا ملحوظًا في دور المشروعات الصغيرة في تعزيز العمالة والإنتاج الصناعي تُعد المشروعات الصغيرة إحدى الركائز الأساسية في تحفيز الاقتصاد الوطني، حيث تسهم بشكل كبير في توفير فرص العمل، خاصة في الدول النامية والاقتصادات الانتقالية في هذا السياق، لم تقتصر مساهمة هذه المشروعات على توفير وظائف فقط، بل امتدت لتشمل تحسين كفاءة الإنتاج الصناعي وزيادة التنوع في القطاعات الاقتصادية على الرغم من التحديات التي تواجهها المشروعات الصغيرة مثل قلة التمويل، إلا أنها استمرت في لعب دور محوري في تعزيز استدامة الإنتاج الصناعي وتحقيق النمو الاقتصادي تحليل البيانات المتعلقة

بمساهمة المشروعات الصغيرة في العمالة والإنتاج الصناعي بين 1995 و2010 يسهم في فهم أعمق لدورها في التحولات الاقتصادية العالمية.

وتعكس بيانات الجدول (3) مساهمة المشروعات الصغيرة في العمالة والإنتاج الصناعي خلال الفترة من 1995 إلى 2010 في مجموعة متنوعة من الدول والمناطق، وتظهر البيانات تفاوتًا ملحوظًا في نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة في العمالة والإنتاج الصناعي بين الدول المنظمة في التعاون الاقتصادي والتنمية وبين الدول النامية، ما يعكس تأثير هذه المشروعات على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ففي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تسهم المشروعات الصغيرة بنسبة 99.1% من إجمالي عدد الشركات، بينما تسهم بنسبة 61.2% في تشغيل العمالة، ما يشير إلى اعتماد هذه الاقتصادات على المشروعات الصغيرة في خلق فرص العمل، وهو ما يعزز الاستدامة الاقتصادية، أما فيما يخص المساهمة في الإنتاج الصناعي فهي تصل إلى 49.4%، ما يعكس قدرة المشروعات الصغيرة على التأثير في القطاعات الصناعية على الرغم من هيمنة الصناعات الكبرى.

وفي منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي تسهم المشروعات الصغيرة بنسبة 94% من إجمالي الشركات وتوفر 79.2% من إجمالي العمالة، مما يدل على الدور المحوري الذي تلعبه هذه المشروعات في توفير الوظائف في هذه المنطقة، ورغم أن مساهمتها في الإنتاج الصناعي تبلغ 47.7%، إلا أن هذه النسبة تعد مرتفعة مقارنة ببعض المناطق الأخرى، مما يعكس تنامي قدرة هذه الدول على تطوير صناعات صغيرة ومتوسطة تسهم بشكل كبير في التصنيع والتنمية الاقتصادية.

أما في أمريكا اللاتينية والكاريبي نجد أن نسبة المشروعات الصغيرة تصل إلى 92.3%، لكن المساهمة في تشغيل العمالة منخفضة نسبيًا عند 41.3%، كما أن المساهمة في الإنتاج الصناعي هي 27.8% فقط، ما يعكس التحديات التي تواجهها هذه المنطقة في تطوير قطاع صناعي قوي ومتقدم يدعم المشروعات الصغيرة، هذه الأرقام تشير إلى أن العديد من الدول في أمريكا اللاتينية تواجه صعوبة في تحسين كفاءة المشروعات الصغيرة وتعزيز قدرتها على المشاركة الفعّالة في القطاعات الصناعية.

أما بالنسبة للدول العربية، نجد أن مساهمة المشروعات الصغيرة تصل إلى 82.7% من إجمالي الشركات، بينما تسهم في توفير 33% من العمالة كما أن مساهمتها في

الإنتاج الصناعي تبلغ 33% أيضًا، وهو ما يشير إلى أن المشروعات الصغيرة في هذه الدول تؤدي دورًا معتدلًا في الاقتصاد مقارنةً ببعض المناطق الأخرى قد يعزى ذلك إلى أن بعض الدول العربية لا تزال تعتمد بشكل كبير على القطاعات النفطية وغير النفطية الكبرى، بينما يظل قطاع المشروعات الصغيرة في مرحلة تطوير مما يحد من تأثيرها في الاقتصاد بشكل عام.

في المقابل تظهر البيانات المتعلقة بكل من الصين والهند وكوريا الجنوبية بعض الاختلافات المثيرة للاهتمام ، ففي الصين تسهم المشروعات الصغيرة بنسبة 99% من إجمالي الشركات، كما توفر 33% من العمالة وتسهم بنسبة 60% في الإنتاج الصناعي، ما يعكس التطور الكبير الذي شهدته هذه الدولة في تعزيز قدرة المشروعات الصغيرة على المنافسة في القطاع الصناعي ،أما في الهند فتسهم المشروعات الصغيرة بنسبة 95% من الشركات وتوفر 80% من العمالة، بينما تبلغ مساهمتها في الإنتاج الصناعي 40% فقط، ما يعكس نجاح المشروعات الصغيرة في خلق فرص العمل رغم التحديات في قطاع الإنتاج الصناعي.

أما في كوريا الجنوبية، نجد أن المشروعات الصغيرة تسهم بنسبة 99.7% من الشركات، لكنها تسهم بنسبة أقل من العمالة تبلغ 31%، كما تسهم بنسبة 47.5% في الإنتاج الصناعي، ما يشير إلى أن دور المشروعات الصغيرة في هذه الدولة مركّز أكثر في الصناعات المتقدمة والقطاعات ذات التقنية العالية التي لا تتطلب عمالة كثيفة، أما في البرازيل تسهم المشروعات الصغيرة بنسبة 99.2% من إجمالي الشركات كما توفر 66.8% من العمالة وتسهم بنسبة 60.8% في الإنتاج الصناعي، مما يعكس تنامي قدرة المشروعات الصغيرة على التأثير في الاقتصاد البرازيلي، لا سيما في القطاعات الصناعية، أما في شيلي فتُظهر البيانات أن المشروعات الصغيرة تسهم بنسبة 99.1% من إجمالي الشركات وتوفر 52.7% من العمالة، وتُسهم بنسبة 73.1% في الإنتاج الصناعي، ما يعكس قدرة كبيرة للمشروعات الصغيرة على المشاركة في التطور الصناعي في هذه الدولة.

أن التحليل الجغرافي يشير إلى أن المشروعات الصغيرة في كل من الدول المتقدمة والدول النامية تؤدي دورًا محوريًا في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال توفير فرص العمل وزيادة الإنتاجية الصناعية، ومع ذلك يتفاوت دور المشروعات الصغيرة في المناطق المختلفة حسب الظروف الاقتصادية والتطور الصناعي في كل دولة، مما

يعكس ضرورة وضع استراتيجيات موجهة لتحفيز هذه المشروعات في الدول التي تواجه تحديات في هذا المجال.

جدول (3) مساهمة المشروعات الصغيرة في العمالة والإنتاج الصناعي خلال الفترة 1995 – 2010

الدول المنظمة	مساهمة المشروعات الصغيرة		المساهمة في الإنتاج الصناعي
	من الإجمالي	من التشغيل	
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**% 99.1**	**%61.2**	**%49.4**
شرق اسيا والمحيط الهادي	**%94.0**	**%79.2**	**%47.7**
أمريكا اللاتينية والكاريبي	**%92.3**	**%41.3**	**%27.8**
الدول العربية	**%82.7**	**%33.0**	**%33.0**
كوريا الجنوبية	**%99.7**	**%31.0**	**%47.5**
الصين	**%99.0**	**%33.0**	**%60.0**
الهند	**%95.0**	**%80.0**	**%40.0**
البرازيل	**%99.2**	**%66.8**	**%60.8**
شيلي	**%99.1**	**%52.7**	**%73.1**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مقترح أولي لبرنامج تطوير دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، سبتمبر 2010

-Lall, S: Strengthenings, SMEs for International Competitiveness, The Egyptian Cente For Economic Studies, Working Paper, No. 44, 2000, PP. 2-4.

د- مساهمة المشروعات الصغيرة في صادرات بعض الدول سنة 2010

ساهمت المشروعات الصغيرة بشكل كبير في تعزيز صادرات العديد من الدول في عام 2010، حيث أصبح لها دور بارز في تعزيز القدرة التنافسية على الصعيدين المحلي والدولي من خلال الابتكار وتوفير منتجات وخدمات متميزة، اذ استطاعت هذه المشروعات دخول الأسواق العالمية وتوسيع نطاق صادراتها في دول مثل فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، والهند، لعبت المشروعات الصغيرة دورًا حيويًا في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة حصتها في الصادرات، وقد تميزت هذه المشروعات بقدرتها على التكيف مع التغيرات السريعة في الأسواق العالمية، مما جعلها محركًا رئيسيًا للتنمية الاقتصادية، كما أن تحليل مساهمة المشروعات الصغيرة في صادرات

بعض الدول في 2010 يبرز أهمية هذه الشركات في تعزيز التبادل التجاري ودعم الاستقرار الاقتصادي العالمي.

وتوضح بيانات الجدول (4) مساهمة المشروعات الصغيرة في صادرات بعض الدول خلال عام 2010، حيث تظهر البيانات التفاوت الكبير بين الدول في قدرة المشروعات الصغيرة على التفاعل مع الأسواق العالمية والمساهمة في تعزيز الصادرات الوطنية ، ففي فرنسا تسهم المشروعات الصغيرة بنسبة 27% من إجمالي الصادرات، وهو ما يعكس أهمية المشروعات الصغيرة ولكن بشكل أقل مقارنة بالدول الأخرى قد يكون هذا نتيجة لتركيز الصناعات الكبرى في فرنسا على التصدير، مما يقلل من نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة في الصادرات في المقابل نجد أن ألمانيا التي تتمتع بقطاع صناعي قوي ومتقدم، تسهم المشروعات الصغيرة فيها بنسبة 66% من الصادرات، ما يعكس قدرة هذه المشروعات على المنافسة في الأسواق العالمية وعلى دعم القوة التصديرية الوطنية كما أن هذه النسبة تشير إلى التكامل بين المشروعات الصغيرة والقطاعات الصناعية الكبرى في ألمانيا، مما يعزز قدرتها على تصدير منتجات متنوعة إلى الأسواق العالمية ،أما في إيطاليا فالمساهمة في الصادرات تصل إلى 47%، وهو مستوى مرتفع يعكس نجاح المشروعات الصغيرة في التفاعل مع الأسواق الخارجية رغم التحديات الاقتصادية التي قد تواجهها بعض الصناعات الإيطالية، أما في الهند تسهم المشروعات الصغيرة بنسبة 35% من الصادرات، ما يدل على الدور المهم الذي تلعبه هذه المشروعات في تعزيز التجارة الدولية للبلاد، خاصة في القطاعات التي تتميز بها الهند مثل تكنولوجيا المعلومات والمنسوجات.

أن المشروعات الصغيرة في هذه الدول تسهم بشكل متفاوت في تعزيز الصادرات، مما يعكس تأثيرها المتنوع على النمو الاقتصادي في الدول مثل ألمانيا وإيطاليا، تُظهر المشروعات الصغيرة قدرة كبيرة على التأثير في التجارة العالمية، بينما في دول أخرى مثل فرنسا والهند، يبقى دور المشروعات الصغيرة محدودًا نسبيًا في هذا المجال.

جدول (4) مساهمة المشروعات الصغيرة في صادرات بعض الدول سنة 2010

الدولة	مساهمة المشروعات الصغيرة في الصادرات
فرنسا	%27
المانيا	%66
إيطاليا	%47
الهند	%35

Source: Korea Faderation of Small and Medium Business, Globalization of Korean SMEs. www.isbc2010.org. pdf, P. 3

المحور الثاني ـ التمويل والدعم الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

يعد التمويل أحد التحديات الرئيسة التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تتطلب هذه المشروعات رأس مال مبدئي وتدفقات مالية مستمرة للنمو والتوسع، وفي العديد من الدول النامية يواجه رواد الأعمال صعوبة في الحصول على التمويل اللازم بسبب محدودية الوصول إلى المصادر المالية التقليدية مثل البنوك التجارية (الشرقاوي، 2015، ص89) ووفقًا لبحث" البنك الدولي "لعام 2018، فإن 50% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العالم النامي لا تتمكن من الحصول على التمويل اللازم بسبب متطلبات البنوك التي تتسم بالصرامة، مثل الفوائد العالية واشتراطات الضمانات القاسية(البنك الدولي، 2018،ص102).

لذلك أصبح الدعم الحكومي والمبادرات المالية البديلة ضروريًا لتلبية احتياجات هذه المشروعات، و يشمل الدعم الحكومي العديد من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تسهيل وصول المشروعات الصغيرة إلى التمويل، مثل توفير القروض الميسرة، والحوافز الضريبية، وتسهيل إجراءات التسجيل والترخيص، على سبيل المثال في بعض الدول الخليجية تم توفير العديد من البرامج التمويلية التي تركز على دعم المشروعات الصغيرة من خلال تمويل منخفض التكلفة للمشاريع الناشئة، وهو ما ساهم في زيادة عدد المشروعات الصغيرة في المنطقة بشكل ملحوظ (المنتدى الاقتصادي العربي، 2020،ص58)

إضافة إلى ذلك ظهرت في السنوات الأخيرة طرق تمويل غير تقليدية مثل التمويل الجماعي"Crowdfunding" ، والتمويل من خلال رأس المال المغامر (Venture Capital)وقد أثبتت هذه الأساليب فعاليتها في تمويل المشروعات الصغيرة في العديد من البلدان المتقدمة، حيث يمكن للمستثمرين الأفراد دعم المشاريع الصغيرة في مقابل حصص من الأرباح المستقبلية (حسن، 2017، ص 91) هذه الطرق الحديثة توفر فرصًا كبيرة لرواد الأعمال الذين يواجهون صعوبة في الحصول على القروض التقليدية.

في الوقت نفسه تسهم بعض المنظمات الدولية والإقليمية في تقديم الدعم المالي والتقني للمشروعات الصغيرة، حيث تقوم بتوفير برامج تدريبية، واستشارات، وورش عمل تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة ودعم الابتكار داخلها، على سبيل المثال قدمت منظمة التجارة العالمية (WTO) العديد من المبادرات التي تركز على تمويل المشروعات الصغيرة في الدول النامية، بهدف تعزيز قدرتها على التوسع إلى أسواق جديد(منظمة التجارة العالمية، 2019، ص74) .

أما في ليبيا فقد لعب القطاع المصرفي دوراً في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة خلال الفترة من 2000-2012 بهدف تفعيل الانتاجية وزيادة معدلات الانتاج من خلال توفير التمويل اللازم لإقامة المشروعات الانتاجية .

أ- القروض الممنوحة من مصرف التنمية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة 2005 – 2012

منحت المصارف التنموية في الفترة من 2005 إلى 2012 قروضًا عديدة للعديد من الأنشطة الاقتصادية، بهدف دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الاستدامة الاقتصادية في مختلف القطاعات، سعت هذه القروض إلى تحفيز النمو في القطاعات الحيوية مثل البناء، الصناعة، والخدمات، مما ساهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز الإنتاجية الوطنية من خلال تخصيص تمويلات لهذه القطاعات، اذ استطاعت المصارف التنموية لعب دور محوري في تعزيز قدرة الشركات على التوسع والتطور، خاصة في القطاعات غير النفطية التي تعتمد عليها اقتصاديات العديد من الدول، كما ساعدت هذه القروض في تمويل مشاريع جديدة ومتنوعة، مما كان له أثر إيجابي في رفع مستوى الإنتاج الصناعي وتحقيق التنمية المستدامة، كما أن توزيع هذه القروض على الأنشطة الاقتصادية المختلفة يساعد في فهم دور التمويل في دعم النمو الاقتصادي المتوازن وتعزيز قدرة القطاعات المحلية على المنافسة.

وتوضح بيانات الجدول **(5)** القروض الممنوحة من مصرف التنمية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة من2005-2012 ، ويكشف عن توزيع القروض على مختلف القطاعات الاقتصادية والمشروعات الصغيرة و يتبين من البيانات أن قطاع وسائل النقل كان الأكثر استفادة من القروض حيث استحوذ على **37.12%**من القيمة الإجمالية للقروض وهو ما يعكس أهمية هذا القطاع في دعم الاقتصاد الوطني، وتوجه الاستثمارات نحو تطوير البنية التحتية لوسائل النقل على الرغم من ذلك نجد أن هذا القطاع استحوذ أيضًا على **67.68%** من إجمالي عدد المشروعات الممولة، ما يسلط الضوء على العدد الكبير من المشروعات الصغيرة التي تؤدي دورًا كبيرًا في تحديث وتطوير وسائل النقل، وهو ما قد يسهم في توفير فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة.

من ناحية أخرى نجد أن قطاع البناء والتشييد حصل على **40.55%** من إجمالي قيمة القروض، مما يعكس دور المشروعات الصغيرة في تعزيز هذا القطاع الحيوي الذي يعد من الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية، إضافة إلى ذلك تشير ما نسبته **8.79%** من المشروعات الصغيرة في هذا القطاع إلى التوسع الكبير في مشروعات البناء، سواء من خلال مشروعات سكنية أو تجارية، التي تسهم في النمو الاقتصادي الوطني ، كما أن قطاع الخدمات الخدمية حصل على **5.54%**من القروض الممنوحة، مع **7.52%**من عدد المشروعات الممولة، ما يدل على ازدهار الأعمال الخدمية وارتفاع الطلب على هذه الخدمات في الاقتصاد الوطني.

أما بالنسبة للقطاعات الأخرى مثل البلاستيكية والكيماوية، فقد استحوذت على **0.84%** من قيمة القروض الممنوحة، ما يعكس قلة الاستثمارات في هذه الأنشطة بالمقارنة مع القطاعات الأخرى ،كما أن المشروعات الصغيرة في هذا القطاع سجلت **1.55%**من إجمالي عدد المشروعات الممولة، وهو ما قد يشير إلى التحديات التي تواجه هذه القطاعات في الحصول على التمويل المناسب، مما يحد من دورها في المساهمة في التنمية المستدامة.

بالإضافة إلى ذلك، نجد أن قطاع النسيج والجلود حاز على **0.40%** فقط من القيمة الإجمالية للقروض، مع **0.12%** من عدد المشروعات، ما يعكس محدودية استثمار المشروعات الصغيرة في هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى، وهو ما قد يشير إلى **ضعف الطلب أو التحديات في الإنتاج والتوزيع على نطاق واسع**.

من خلال تحليل هذه البيانات يظهر أن المشروعات الصغيرة تؤدي دورًا محوريًا في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث تسهم بشكل كبير في القطاعات الخدمية، والنقل، والبناء، التي تعد من العوامل الرئيسة لدعم النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، بينما تواجه بعض القطاعات مثل البلاستيك والكيماويات والنسيج تحديات في الحصول على التمويل الكافي، مما يحد من قدرتها على الإسهام بشكل فعال في التنمية المستدامة.

جدول (5) القروض الممنوحة من مصرف التنمية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة 2005 – 2012

البيان	المشروعات الصغيرة			
	العدد	النسبة%	القيمة د. ل	النسبة%
بلاستيكية وكيماوية	51	1.55	2015568	0.84
بناء وتشييد	290	8.79	96769115	40.55
خدمات سياحية	37	1.12	3843008	1.61
خدمات صحية وعلاجية	26	0.79	3867587	1.62
خدمية	248	7.52	13211989	5.54
خشبية وورقية	233	7.06	11380596	4.77
غدائية وأعلاف	92	2.79	10619468	4.46
معدنية وهندسية	85	2.58	7372681	3.09
نسيجة وجلدية	4	0.12	9540000	0.40
وسائل نقل	2232	67.68	88584452	37.12
الإجمالي	3289	100.00	238.614.464	100.00

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، ادارة البحوث والاحصاء، النشرة الاقتصادية، طرابلس 2013 ـ مصرف التنمية، التقرير السنوي، طرابلس، ليبيا ،2012

ب- القروض الممنوحة من مصرف التنمية حسب الأنشطة الصناعية والحرفية خلال الفترة 2000 – 2013

منحت المصارف التنموية خلال الفترة من 2000 إلى 2013 قروضًا موجهة للعديد من الأنشطة الصناعية والحرفية، بهدف دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز القدرة الإنتاجية في مختلف القطاعات، اذ ركزت هذه القروض على تطوير

الصناعات التحويلية بما في ذلك صناعة الأثاث، المنسوجات، والمعادن، مما ساعد في تقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية مثل النفط من خلال توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد أسهمت المصارف التنموية في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز الابتكار الصناعي، كما ساعدت هذه القروض في تحفيز التنوع الاقتصادي، حيث ساهمت بشكل كبير في تمويل صناعات جديدة وحرفية متطورة، مما أسهم في تحسين مستوى الحياة وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية، ومن خلال تحليل بيانات هذه القروض يتوفر لنا رؤى استراتيجية حول كيفية تأثير التمويل على نمو الأنشطة الصناعية والحرفية ودوره في تعزيز الاستدامة الاقتصادية.

وتوضح بيانات الجدول (6) القروض الممنوحة من مصرف التنمية حسب الأنشطة الصناعية والحرفية خلال الفترة من 2000 إلى 2013، ويكشف عن توزيع القروض على مختلف القطاعات الصناعية والحرفية، مما يساعد في فهم كيفية دعم المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، يمكن ملاحظة أن القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة قد شهدت تقلبات كبيرة خلال هذه الفترة، حيث كان هناك تركيز ملحوظ في بعض القطاعات الصناعية مقارنة بغيرها في عام 2000، على سبيل المثال، كانت القروض الموجهة لقطاع صناعة المنسوجات تقدر بحوالي 344.2ألف دينار ليبي، وهي كانت من أقل القروض في ذلك العام مقارنة ببقية القطاعات، بينما كان قطاع صناعة المواد الغذائية يشهد قروضًا مرتفعة بلغت 4.150.7 مليون دينار ليبي، مما يعكس الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني من حيث الإنتاج والاستهلاك المحلي.

وفي عام 2001، شهدنا زيادة ملحوظة في القروض الموجهة لقطاع صناعة مواد البناء، حيث بلغ إجمالي القروض الممنوحة لهذا القطاع 6.693.7 مليون دينار ليبي، ما يعكس بداية تعزيز هذا القطاع الحيوي الذي يدعم البنية التحتية في الدولة، كما تم تخصيص قروض كبيرة لقطاع الصناعات الكيماوية واللدائن الذي استحوذ على 1.862.2 مليون دينار ليبي، ما يظهر رغبة في تطوير الصناعات التي تشكل أساسًا للنمو الصناعي المستدام.

في عام 2002، كان هناك تحول كبير في توزيع القروض، حيث زادت قروض صناعة مواد البناء بشكل كبير لتصل إلى 51.113.8 مليون دينار ليبي، مما يدل على

نمو هذا القطاع بشكل ملحوظ واهتمام المصرف بتطوير هذه الصناعة التي تسهم بشكل رئيسي في توفير احتياجات السوق المحلي، في المقابل شهدنا انخفاضًا ملحوظاً في القروض الموجهة إلى صناعة الاثاث و التي بلغت 270.1 ، ما قد يشير إلى تباطؤ النمو في هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى.

على مدار السنوات التالية يمكن ملاحظة أن هناك تقلبات واضحة في حجم القروض الممنوحة للقطاعات المختلفة، و إحدى الملاحظات البارزة في البيانات هي الانخفاض الكبير في القروض الموجهة لقطاع صناعة المنسوجات في الأعوام الأخيرة، حيث بلغ إجمالي القروض لهذا القطاع في عام 2013 فقط 237 وهو انخفاض كبير مقارنة بالأعوام السابقة، مما يعكس التحديات التي قد يواجهها هذا القطاع في مواكبة الطلب المتزايد ، في المقابل كان هناك تركيز متزايد على صناعة مواد البناء، التي استحوذت على جزء كبير من القروض الممنوحة في السنوات الأخيرة، ما يعكس استمرارية الاهتمام في تحسين البنية التحتية.

أن المشروعات الصغيرة في القطاعات الصناعية والحرفية تؤدي دورًا محوريًا في تنويع الاقتصاد الوطني بعيدًا عن الاعتماد على النفط ، وقد برزت القطاعات مثل صناعة مواد البناء والصناعات الغذائية كعوامل رئيسية لتحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، بينما قد تواجه بعض القطاعات مثل صناعة المنسوجات وصناعة الأثاث، تحديات في الحصول على التمويل الكافي للنمو، مما يتطلب سياسات دعم إضافية لتمكينها من الإسهام الفعال في الاقتصاد الوطني.

جدول (6) القروض الممنوحة من مصرف التنمية حسب الأنشطة الصناعية والحرفية خلال الفترة 2000 – 2013
(القيمة بالمليون دينار)

البيان السنة	صناعة المواد الغذائية	صناعة مواد البناء	الصناعات الكيماوية واللدائن	صناعة المعادن	صناعة المنسوجات	صناعة الأثاث	خدمات صناعية	صناعات أخرى	المجموع
2000	4.150.7	2.445.5	5.008.0	4.024.0	344.2	814.4	2526.3	1408.7	20.721.8
2001	4794.8	2053.3	6693.7	1.862.2	1271.4	730.5	5456.6	8841.7	31704.2
2002	7368.6	51113.8	18763.3	10.023.7	228.7	270.1	17116.1	10282.3	69.166.8

2003	16729.0	10865.0	13695.8	4059.0	8569.0	14823.4	7843.4	1358.2	1218.3
2004	11154.5	6543.1	4059.0	2185.5	3240.9	6837.2	5969.9	290.9	1289.4
2005	10778.3	18604.1	8569.0	173.9	8377.6	196685.7	7978.5	254.408.0	1402.2
2006	25701.6	59518.9	14823.4	2480.0	2493.4	12976.3	52645.5	117.476.3	808.6
2007	29178.2	129949.2	7843.4	490.0	0.0	6858.7	41650.9	221.939.9	607.1
2008	4710.6	40820.3	358.2	290.9	808.6	1356.4	12016.4	60.968.5	1402.2
2009	6033.0	65793.0	1218.3	1289.4	0.0	5260.7	5788.1	86.784.7	780.0
2010	4476.9	58967.6	1421.0	808.7	123.0	1770.9	20014.6	89.470.3	0.0
2011	289.5	8.297.5	150.0	0.0	0.0	60.0	112.317.8	121.115.2	0.0
2012	2.362.2	31.926.4	1.076.0	0.0	0.0	454.5	15.617.3	51.436.4	202.5
2013	420.0	9.414.2	4.499.7	274.0	237.0	-	10.381.5	25.428.9	17.114
الإجمالي	127.727	486.898	83.679.5	46.584	7.903.9	274.476	300.854	1.299.040	

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، ادارة البحوث والاحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد 54، الربع الثالث لسنة 2014 ص18 .

- مصرف التنمية، التقارير السنوية للسنوات 2000-2012، ادارة المعلومات، بيانات غير منشورة.

ج- القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي خلال الفترة 2000 – 2012

منح المصرف الزراعي خلال الفترة من 2000 إلى 2012 قروضًا موجهة لدعم الأنشطة الزراعية والحيوانية، من اجل المساهمة في تعزيز الإنتاج المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي ، عملت هذه القروض على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاع الزراعي الذي يعد من الركائز الأساسية في الاقتصاد الوطني ، من خلال تقديم تمويلات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، وقد ساعد المصرف الزراعي المزارعين في تحسين تقنيات الإنتاج وزيادة الكفاءة الإنتاجية، كما ساهمت هذه القروض في

تطوير القطاع الحيواني والبحري، مما دعم التنوع الاقتصادي وحسن استغلال الموارد الطبيعية، تحليل تأثير هذه القروض يكشف الدور الحيوي للمصرف الزراعي في تعزيز الأمن الغذائي ورفع مستوى الإنتاجية في القطاعات الزراعية، مما يسهم في التنمية المستدامة.

توفر البيانات الواردة في الجدول (7) المتعلقة بالقروض الممنوحة من المصرف الزراعي خلال الفترة من 2000 إلى 2012 صورة واضحة حول كيفية دعم القطاع الزراعي من خلال التمويل الذي يقدمه المصرف للمشروعات الزراعية الجدول يعرض القروض الممنوحة بمختلف أنواعها (طويلة، متوسطة، وقصيرة الأجل) وعدد القروض لكل نوع، مما يتيح فهماً دقيقاً للأنماط التمويلية التي يعتمد عليها القطاع الزراعي في هذه الفترة.

وفي بداية الفترة (2000-2001) كانت القروض الممنوحة ذات قيم متوسطة نسبياً، حيث كانت قيمة القروض قصيرة الأجل هي الأكبر من حيث عدد القروض الممنوحة، على الرغم من أن القروض طويلة الأجل كانت أقل من حيث العدد، إلا أنها كانت تحمل قيمة مالية أكبر وبالنظر إلى الأرقام، يتبين أن القروض المتوسطة والطويلة الأجل كانت تمثل جزءاً أساسياً من الدعم الموجه للمشروعات الزراعية الكبيرة التي كانت تحتاج إلى استثمارات مستدامة.

ومن اللافت أن القروض الممنوحة في السنوات التالية شهدت نمواً ملحوظاً، خاصة في الفترة من 2005 إلى 2006، حيث زادت قيمة القروض بشكل كبير، وهو ما يعكس التوجه العام نحو دعم أكبر للقطاع الزراعي في هذه الفترة، في عام 2006 على سبيل المثال وصل إجمالي القروض إلى 480.700.000 دينار، وهو أعلى مستوى تم تحقيقه خلال هذه الفترة، مما يشير إلى أن المصرف الزراعي كان يولي اهتماماً كبيراً لدعم القطاع الزراعي في هذه السنوات ، كانت القروض الطويلة الأجل هي الأكثر قيمة في هذه الفترة، مما يعكس رغبة المشروعات الزراعية في الحصول على تمويل طويل الأجل لتحسين الإنتاجية والتوسع.

وعند النظر إلى الأرقام الخاصة بعام 2010 و2011 نلاحظ أن هناك تراجعاً واضحاً في عدد القروض مقارنةً بالأعوام السابقة، خصوصاً في القروض قصيرة الأجل، مما قد يشير إلى تراجع النشاط الاقتصادي الزراعي في هذه السنوات أو إلى تغييرات في

سياسة المصرف الزراعي الذي قد يكون قد خفف من تقديم القروض في تلك الفترة نتيجة للتحديات الاقتصادية أو لتغيير أولويات الدعم الحكومي في هذا القطاع.

وتتمثل أهمية هذا التحليل في كونه جزءًا من تحليل دور التمويل في دعم الاقتصاد الوطني، حيث يؤدي المصرف الزراعي دورًا محوريًا في تمويل المشروعات الزراعية التي تشكل جزءاً أساسياً من الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى ذلك يُظهر الجدول كيف أن قروض المصرف الزراعي تتوزع بين أنواع القروض المختلفة مما يعكس تفضيلات المشروعات الزراعية بين القروض القصيرة والطويلة والمتوسطة الأجل هذا التنوع في التمويل يساعد في توجيه الدعم إلى المشاريع التي تحتاج إلى تمويل مستدام وطويل الأجل، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

جدول (7)

القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي خلال الفترة 2000 – 2012 (القيمة بالمليون دينار)

السنوات / البيان	قروض قصيرة الاجل		قروض متوسطة الاجل		قروض طويلة الاجل		المجموع	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
2000	791	25800000	2653	10200000	255	1400000	3699	37400000
2001	361	19200000	1282	11100000	668	6200000	2311	36500000
2002	2111	9000000	3132	54500000	2996	55000000	8239	118500000
2003	172	3710000	2200	24067000	2692	52221000	5064	79998000
2004	3431	17296000	3671	33577000	1447	27735000	8549	78608000
2005	704	9916000	6186	116925000	10964	248523000	17854	375364000
2006	186	10000000	2800	84700000	9287	386000000	12273	480700000
2007	57	14800000	1766	33300000	548	194700000	2371	242800000
2008	69	3391966	45	58657897	1697	37105083	1811	99154946
2009	32	29321139	7	2472755	30	625000	79	32418894
2010	15	20890000	13	11874000	35	455000	63	33219000
2011	133	9391000	585	1795000	187	8735000	905	11921000
2012	179	6063000	1112	3378000	583	2805000	1874	12246000
الاجمالي	8241	178.823	25452	446.546	31689	1.013.504	65092	1.672.028

المصدر: مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية، المجلد 53، الربع الرابع، طرابلس، ليبيا، 2012
- المصرف الزراعي، التقرير السنوي ،رقم 55، لسنة 2012

د- قروض المصرف الريفي حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة 2005 – 2011

منح المصرف الريفي خلال الفترة من2005-2012 قروضًا متنوعة تستهدف الأنشطة الاقتصادية المختلفة، بما في ذلك الزراعة والحرف والصناعة والخدمات، ساعدت هذه القروض على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الحيوية، مما عزز من قدرة هذه القطاعات على المساهمة في النمو الاقتصادي الوطني من خلال تقديم تمويلات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، عمل المصرف الريفي على تيسير الحصول على الموارد المالية للمستثمرين والمزارعين، مما ساهم في تحسين الإنتاجية وتطوير المشاريع المحلية، استهدفت القروض بشكل خاص القطاع الزراعي والحيواني، اللذين يشكلان العمود الفقري للاقتصادات الريفية .تحليلات هذه البيانات تظهر مدى تأثير القروض الريفية في تعزيز الأنشطة الاقتصادية المحلية ودورها في دعم التنمية المستدامة وتوفير فرص العمل في المناطق الريفية.

وتبين بيانات الجدول (8) أن القروض الممنوحة من المصرف الريفي حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة من 2005إلى 2011، ويكشف عن توزيع القروض على مختلف الأنشطة الاقتصادية في إطار دعم المشروعات الصغيرة، يُظهر الجدول أن النشاط الخدمي كان الأكثر استفادة من القروض بنسبة 42.7%من إجمالي القروض الممنوحة، حيث تحصل هذا القطاع على 252.416.9 مليون دينار ليبي، مع تخصيصه لعدد كبير من المشروعات يصل إلى 45175 مشروعًا تعكس هذه النسبة تركيز المصرف على تمويل الأنشطة الخدمية التي تؤدي دورًا مهمًا في تحفيز الاقتصاد الوطني من خلال توفير فرص العمل وتعزيز الاستدامة الاقتصادية، مثل قطاعات الخدمات التعليمية، الصحية، والمالية.

أما النشاط الحيواني، فقد حصل على 25.5%من القروض الممنوحة بإجمالي 150.638.10مليون دينار ليبي، وهو ما يعكس أهمية هذا القطاع في دعم الأمن الغذائي وتطوير صناعة اللحوم والألبان، ومن جهة أخرى كانت القروض الموجهة إلى النشاط الصناعي تمثل 8.37% من إجمالي القروض، إذ تم تخصيص 49.536.50 مليون دينار ليبي لهذا القطاع، أما النشاط الزراعي فقد حصل على 5.70%من إجمالي القروض، بمجموع 33.527.40مليون دينار ليبي، وعلى الرغم من أن نسبة هذه القروض أقل مقارنة بالنشاط الحيواني والخدمي يشير ذلك إلى أن

المشروعات الصغيرة الزراعية تسهم في تطوير الإنتاج المحلي الزراعي، الذي يعد من الدعائم الأساسية للأمن الغذائي والتنمية الريفية المستدامة.

أن المشروعات الصغيرة في القطاعات غير النفطية تؤدي دورًا أساسيًا في دعم التنمية المستدامة من خلال تنويع مصادر الاقتصاد الوطني، وتُظهر البيانات أن القطاعات الخدمية والحيوانية تحظى بأكبر قدر من الدعم، مما يعكس توجهًا نحو تحسين الخدمات الأساسية والإنتاج المحلي في هذه المجالات .في المقابل، نجد أن القطاعات الزراعية والبحرية والصناعية لا تزال بحاجة إلى مزيد من الدعم لتعزيز قدرتها على المساهمة في الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستدامة على المدى الطويل.

جدول (8) قروض المصرف الريفي حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة 2005 – 2012(القيمة بالمليون دينار)

النشاط الاقتصادي	العدد	القيمة	النسبة %
الزراعي	10631	33.527.40	5.70
الحيواني	49161	150.638.10	25.50
البحري	1292	7.539.80	1.30
الصناعي	14295	49.536.50	8.37
الحرفي	26165	97.647.00	16.50
الخدمي	45175	252.416.90	42.70
المجموع	146701	591305.70	100.00

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، 57، 2013

المحـــور الثالث ـ مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي:

تُعد القطاعات غير النفطية أحد المحاور الأساسية التي تسهم في تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، وتشير الدراسات إلى أن العديد من الدول التي تمتلك اقتصادات قائمة على النفط قد شرعت في تبني سياسات تهدف إلى تعزيز القطاعات غير النفطية في إطار سعيها لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي على المدى البعيد (الربيع، 2018، ص85)

وفي هذا السياق تكشف البيانات المتعلقة بمساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2012 في ليبيا عن التوجه نحو تعزيز هذا النوع من القطاعات بشكل تدريجي، مثل قطاع البناء والتشييد، والخدمات المالية، والتعليم، ويتضح من خلال البيانات السابقة أن القطاعات غير النفطية تؤدي دوراً مهماً في تعزيز الاستدامة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي بالتالي فإن مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي تعد من الركائز الأساسية التي تعزز التنمية المستدامة، وتحمي الاقتصاد من التقلبات الناتجة عن تذبذب أسعار النفط العالمية.

أ- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 – 2012

أسهم القطاع الزراعي بشكل ملموس في الناتج المحلي الإجمالي للدولة خلال الفترة من 2000 إلى 2012، حيث شهد هذا القطاع تطورًا ملحوظًا في مساهمته في الاقتصاد الوطني، اذ عملت السياسات الزراعية على زيادة الإنتاجية وتحسين الاستثمارات في البنية التحتية الزراعية، مما ساعد على رفع قيمة الناتج المحلي للقطاع الزراعي، كما أن القروض الموجهة للقطاع الزراعي كان لها دور كبير في دعم المشاريع الزراعية وتطويرها، مما أدى إلى تحسين الإنتاجية وتعزيز قدرة القطاع على توفير الأمن الغذائي ، اذ أوضحت البيانات أن القطاع الزراعي شهد تقلبات في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تأثرت تلك المساهمة بعدة عوامل مثل الظروف المناخية والسياسات الحكومية، و تظهر هذه التحليلات أهمية القطاع الزراعي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الوطني وتعزيز التنمية المستدامة في إطار استراتيجية تنويع الاقتصاد.

ويتضح من بيانات الجدول **(9)** مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من **2000**إلى **2012** ويعكس العلاقة بين الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي والناتج المحلي الزراعي والناتج المحلي الإجمالي ، ومن خلال تحليل البيانات نجد أن نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي كانت منخفضة نسبيًا في السنوات الأولى من 2000-2002 ، حيث كانت تتراوح بين2.6% و8.7% هذه النسب المنخفضة من الائتمان تشير إلى أن القطاع الزراعي في تلك الفترة كان يعاني من محدودية الدعم المالي، ما أثر على قدرة المشروعات الصغيرة الزراعية على التوسع وتحقيق النمو المستدام.

وعلى الرغم من ذلك، فأن الناتج المحلي الزراعي كان يشهد نموًا تدريجيًا، ففي عام **2000** وصل إلى **1348.8**مليون دينار ليبي، ومع ذلك كان يشكل نسبة5% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس محدودية مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني في تلك الفترة، لكن في عام2005 لوحظ ارتفاع ملحوظ في نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي، حيث بلغ 25.1% من إجمالي الائتمان الممنوح للقطاعات المختلفة، ما يدل على بداية زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي في تلك الفترة .وبالفعل، ارتفع الناتج المحلي الزراعي إلى **1491.7**مليون دينار ليبي، لكنه مازال يشكل2.2% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس التحديات التي يواجهها القطاع في المساهمة بشكل أكبر في الاقتصاد الوطني.

وفي عام **2008** كانت نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي هي الأعلى في الفترة (44.1%) ما يعكس زيادة كبيرة في الدعم المالي للقطاع الزراعي خلال تلك الفترة، ورغم ذلك فإن الناتج المحلي الزراعي في هذا العام بلغت 2.2479 مليون دينار ليبي اذ كان يشكل 19% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس أن زيادة التمويل لم تكن كافية لتحسين مساهمة القطاع بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي.

وأن الناتج المحلي الزراعي شهد تذبذبًا في قيمته خلال السنوات التي تلت **2008**، حيث انخفض بشكل ملحوظ في عام2011 ليصل إلى 8.443 مليون دينار ليبي، مما يعكس الانكماش الذي تعرض له القطاع الزراعي خلال تلك الفترة، ومرت البلاد بتحديات اقتصادية وإنتاجية نتيجة لتقلبات الظروف السياسية والاقتصادية، مما أثر في استدامة النمو الزراعي.أن المشروعات الصغيرة في القطاع الزراعي تؤدي دورًا هامًا في تحفيز النمو الاقتصادي، لكنها تواجه تحديات مستمرة في الحصول على التمويل الكافي الذي يسمح لها بالتوسع والمساهمة بشكل أكبر في الناتج المحلي الإجمالي وعلى الرغم من الزيادة في الائتمان الممنوح لهذا القطاع في بعض السنوات، إلا أن الناتج المحلي الزراعي لم يتمكن من تحقيق قفزة نوعية تواكب الزيادة في التمويل، وهو ما يتطلب إعادة النظر في استراتيجيات الدعم المالي والتشجيع على تنمية المشروعات الصغيرة الزراعية بما يعزز دورها في التنمية المستدامة.

جدول (9) مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 – 2012 (القيمة بالمليون دينار)

البيان / السنوات	الائتمان الممنوح من البنك الزراعي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي لقطاع الزراعة	نسبة الناتج المحلي الزراعي الى الإجمالي	نسبة الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة
2000	37.400	18.456.9	1439.7	7.8	2.6
2001	36.500	18.079.1	1392.0	7.6	2.6
2002	118.500	25.941.1	1348.8	5	8.7
2003	79.998	31.731.8	1375.8	4.3	5.8
2004	78.605	48.159.0	1382.8	2.8	5.6
2005	375.364	66.618.6	1491.7	2.2	25.1
2006	480.700	78.029.9	1643.1	2.1	29.2
2007	242.800	92.639.6	1905.3	20	12.7
2008	991.949	116.639.6	2247.9	19	44.1
2009	324.188	36.288.9	2382.7	6.6	13.6
2010	332.190	102.538.2	2543.6	2.4	6.3
2011	119.210	49.684.8	844.3	17	14.1
2012	112.460	117.674.9	928.7	7.8	13.1

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، ادارة البحوث والاحصاء، النشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة للسنوات 2011،2013،2014

- البنك الزراعي ، التقارير المالية السنوية اعداد مختلفة للسنوات 2010-2011-2012

ب- مساهمة قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الإجمالي وحجم الائتمان الممنوح لهذا القطاع خلال الفترة 2000 – 2011

أسهم قطاع البناء والتشييد بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي خلال الفترة من 2000 إلى 2011، حيث لعب دورًا محوريًا في تنمية البنية التحتية وتوفير فرص العمل اذ استمر هذا القطاع في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما ساعد في دفع عجلة الاقتصاد الوطني نحو التنوع، وقد عملت المؤسسات المالية على تقديم قروض ميسرة لهذا القطاع، مما ساعد في تنفيذ المشاريع الضخمة وتحقيق تطور

ملحوظ في سوق العقارات والمرافق العامة، و لوحظ تزايد حجم الائتمان الممنوح لهذا القطاع، مما يعكس الثقة في قدرته على استقطاب الاستثمارات ودعم الاقتصاد الوطني، كما أظهرت البيانات أن قطاع البناء والتشييد شهد تذبذبًا في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بسبب تقلبات الأسواق المحلية والعالمية، ما يستدعي اهتمامًا خاصًا لتحسين السياسات المالية والمصرفية لدعمه بشكل مستدام.

ويظهر من بيانات الجدول (10) أن الائتمان الممنوح لقطاع البناء والتشييد شهد زيادة كبيرة في العديد من السنوات خصوصًا بعد عام 2005، في بداية الفترة كانت قيمة الائتمان الممنوح لقطاع البناء والتشييد تتراوح بين 54.7 مليون دينار في عام 2000 إلى 315.5 مليون دينار في عام 2002، وكان هذا التمويل لا يتناسب مع حجم الإسهام المحدود للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت النسبة التي يشكلها الناتج المحلي لقطاع البناء والتشييد في إجمالي الناتج المحلي تتراوح بين 5.1% إلى 5.8% فقط، وفي عام 2005 وصلت قيمة الائتمان الممنوح لهذا القطاع إلى 1.951.0 مليار دينار، وهو ما يعكس بداية التوسع الكبير في مشاريع البناء والتشييد ، وفي نفس العام شهد قطاع البناء والتشييد زيادة في الناتج المحلي ليصل إلى 2.683 مليار دينار، مما شكل 4% من إجمالي الناتج المحلي.

في عام 2008، شهد القطاع أكبر زيادة في الائتمان الممنوح له، حيث بلغ 5.745.4 مليار دينار، وهو ما يتماشى مع النمو الكبير في مشروعات البناء في تلك الفترة، وعلى الرغم من أن نسبة الناتج المحلي لقطاع البناء والتشييد كانت قد وصلت إلى 4.4% من إجمالي الناتج المحلي في هذا العام، إلا أن الائتمان الكبير الممنوح للقطاع يعكس الاهتمام المتزايد بتطوير البنية التحتية في البلاد، ومع بداية الأزمة الاقتصادية العالمية في 2009، شهد قطاع البناء والتشييد زيادة أخرى في الائتمان الممنوح ليصل إلى 6.825.9 مليار دينار، ليحقق القطاع أعلى نمو في حجم الائتمان رغم انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ في ذلك العام.

لكن في عام 2011، ومع تراجع النشاط الاقتصادي نتيجة للأحداث السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد، لوحظ انخفاض حاد في الناتج المحلي لقطاع البناء والتشييد، حيث بلغ 1.391.0 مليار دينار فقط، مما شكل 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي، ورغم أن حجم الائتمان الممنوح لهذا القطاع في عام 2011 وصل إلى 7.953.3 مليار دينار، إلا أن ذلك لم يكن كافيًا لتعويض التراجع في الناتج المحلي

للقطاع ما يعكس التحديات الكبيرة التي واجهتها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية المعقدة.

أن قطاع البناء والتشييد بما في ذلك المشروعات الصغيرة في هذا المجال قد لعب دورًا محوريًا في الاقتصاد الوطني خاصة في الفترات التي شهدت توسعًا في الائتمان، اذ أن تزايد الدعم المالي لهذا القطاع يعكس أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز التنمية المستدامة، حيث يسهم هذا القطاع في توفير فرص عمل كبيرة ويعد من المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي، ومع ذلك تبين البيانات أن استدامة هذه المشاريع تحتاج إلى بيئة اقتصادية مستقرة ودعماً مستمراً من السياسات المالية لتحقيق نمو مستدام في هذا القطاع الحيوي.

جدول (10) مساهمة قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الإجمالي وحجم الائتمان الممنوح لهذا القطاع خلال الفترة 2000 – 2011 (القيمة بالمليون دينار)

البيان / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي لقطاع البناء والتشييد	نسبة الناتج المحلي لقطاع البناء والتشييد الى الناتج المحلي الاجمالي	اجمالي الائتمان الممنوح لقطاع البناء والتشييد
2000	18.456.9	1.013.0	5.4	54.7
2001	18.079.1	1.063.0	5.8	94.2
2002	25.941.1	1.342.0	5.1	315.5
2003	31.731.8	1.326.0	4.1	710.2
2004	48.159.0	1.495.0	3.1	969.3
2005	66.618.6	2.683.0	4.0	1.951.0
2006	78.029.9	3.129.0	3.9	3.230.9
2007	92.639.6	4.198.0	4.5	4.832.6
2008	116.639.6	5.138.0	4.4	5.745.4
2009	36.288.9	7.577.0	8.7	6.825.9
2010	102.538.2	8.066.0	7.8	7.403.3
2011	49.684.8	1.391.0	2.6	7.953.3

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، ادارة البحوث والاحصاء ، النشرة الاقتصادية، المجلد 54، الربع الثالث، طرابلس، ليبيا، 2014

- مصرف الادخار والاستثمار العقاري ، التقارير السنوية اعداد مختلفة للسنوات 1010-2011-2012

ج- مساهمة قطاع النفط والقطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 – 2012

أسهم قطاع النفط بشكل رئيسي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2000 إلى 2012، حيث كان له دور محوري في تحفيز الاقتصاد الوطني من خلال الإيرادات الكبيرة التي ساعدت في تمويل مشروعات التنمية، و رغم أهمية قطاع النفط ظهرت الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال تعزيز القطاعات غير النفطية التي أصبحت تؤدي دورًا متزايدًا في الاقتصاد، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بتطوير قطاعات مثل الصناعة والخدمات والزراعة، مما ساهم في تقليل الاعتماد على النفط، كما ساعدت هذه القطاعات في دعم استقرار الاقتصاد المحلي وتقليل تأثير تقلبات أسعار النفط العالمية، و توضح بيانات الجدول (11) مساهمة قطاع النفط والقطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 – 2012، حيث يعكس هذا الجدول التحولات التي شهدتها مكونات الاقتصاد الوطني من حيث الوزن النسبي لقطاع النفط مقارنة بالقطاعات غير النفطية، ومن خلال التحليل نجد أن قطاع النفط كان يهيمن بشكل كبير على الاقتصاد الوطني طوال هذه الفترة، حيث استحوذ على نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي متراوحًا بين 37.5% في عام 2001 إلى 69.5% في عام 2008 وهذا التفاوت يُظهر مدى أهمية القطاع النفطي في تشكيل الاقتصاد الوطني في تلك السنوات، حيث كان القطاع النفطي المصدر الرئيسي للإيرادات والدخل القومي.

وفي المقابل تسهم القطاعات غير النفطية في الاقتصاد بنسبة متباينة حيث كانت القطاعات غير النفطية تشهد نموًا ملحوظًا في بعض السنوات خاصة في الفترة من 2000 إلى 2007 على سبيل المثال في عام 2002 شكلت القطاعات غير النفطية 47.4% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس بداية تطور القطاعات غير النفطية مع زيادة الاستثمار فيها، و في عام 2005 كانت القطاعات غير النفطية قد أسهمت بنسبة 33.9% في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الأرقام ارتفعت بشكل كبير بعد ذلك وصولًا إلى 55.2% في عام 2011، وهو ما يشير إلى أن المشروعات الصغيرة والقطاعات غير النفطية قد بدأت تأخذ دورًا أكبر في دعم الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل.

من الجدير بالذكر أن السنوات التي شهدت نموًا في مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي تزامنت مع ارتفاع في حجم الاستثمارات الحكومية والمشروعات الصغيرة، التي بدأت تسهم بشكل ملموس في تنمية البنية التحتية

والتوسع في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية ، وفي نفس الوقت ارتفع حجم الإقراض الموجه إلى القطاعات غير النفطية مما عزز من قدرتها على النمو واستدامة هذا النمو. وعلى الرغم من التحسن في السنوات الأخيرة، تظل القطاعات غير النفطية تواجه تحديات كبيرة لاسيما في مواجهة التذبذبات الاقتصادية الناتجة عن التغيرات في أسعار النفط، ففي عام 2008 على سبيل المثال، شهد الاقتصاد تراجعًا في الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض أسعار النفط، ورغم أن مساهمة القطاعات غير النفطية كانت قد انخفضت إلى 30.5% من الناتج المحلي الإجمالي إلا أن الانتعاش الذي شهدته هذه القطاعات بعد الأزمة المالية العالمية ساعد في رفع حصتها إلى 45.4% في عام 2009. وفي السنوات الأخيرة (2010 - 2012) لوحظ ارتفاع في مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني، حيث بلغت نسبة هذه القطاعات 55.2% في عام 2011، وهو أعلى مستوى تم تسجيله في الفترة يعكس هذا التحسن في الأداء التوجهات الاستراتيجية نحو تنويع الاقتصاد الوطني بعيدًا عن الاعتماد الكامل على النفط، مما يعزز من قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود أمام الأزمات العالمية وتقلبات أسعار النفط.

إن القطاعات غير النفطية والمشروعات الصغيرة قد بدأت تؤدّي دورًا أكبر في تحفيز التنمية المستدامة، خاصة في ظل محاولات تنويع الاقتصاد الوطني، إذ تسهم هذه القطاعات في توفير فرص عمل جديدة، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على النفط، ومع ذلك فإن التحديات التي تواجه القطاعات غير النفطية تستدعي الحاجة إلى تعزيز الاستثمارات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع تطوير بيئة أعمال ملائمة للاستدامة والنمو الاقتصادي المتوازن.

جدول (11) مساهمة قطاع النفط والقطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 – 2012 (القيمة بالمليون دينار)

القطاع / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي		قطاع النفط		القطاعات الاخرى	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
2000	18456.9	100	8055.8	43.6	10401.1	56.4
2001	18079.1	100	6784.2	37.5	11294.9	62.5
2002	25914.1	100	13630.6	52.4	12283.5	47.4
2003	31731.8	100	18940.5	59.7	12791.2	40.3
2004	48.159.0	100	29202.1	60.7	18956.9	39.3
2005	66.618.6	100	44041.7	66.1	22.576.9	33.9
2006	79.029.9	100	538687.8	68.1	25.162.1	32.9
2007	92.693.6	100	62.282.6	67.2	30.411.5	33.8
2008	116.639.6	100	8149.8	69.5	35.489.8	30.5
2009	86.288.9	100	47.0871	54.6	39.201.9	45.4
2010	102.538.2	100	60.814.5	59.3	42.723.8	41.4
2011	49.684.8	100	22.267.4	44.8	27.1117.4	55.2
2012	117.674.9	100	76.860.9	65.3	40.814.0	34.7

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، ادارة البحوث والاحصاء ، اعداد مختلفة، طرابلس، السنوات 2008-2010-2012

- مصرف ليبيل المركزي ، ادارة البحوث والاحصاء، النشرات الاقتصادية، المجلد 54،53 طرابلس، السنوات 2013-2014

الخاتمة:

استعرض هذه البحث الدور الحيوي الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والقطاعات غير النفطية في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة، و من خلال النتائج التي تم الوصول إليها، يتبين أن المشروعات الصغيرة تمثل محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي من خلال توفير فرص العمل وتعزيز الابتكار، في الوقت نفسه، تُظهر نتائج بحث القطاعات غير النفطية كيف أن التنوع الاقتصادي لا يقتصر على النفط فقط بل يشمل قطاعات أخرى تعزز من الاستقلال الاقتصادي وتخفف من الاعتماد على الموارد الطبيعية.

تتطلب التوصيات التي تم عرضها جهودًا من الحكومات والمؤسسات المالية لإطلاق مبادرات تهدف إلى توفير التمويل والموارد اللازمة للمشروعات الصغيرة

وتحفيز نمو القطاعات غير النفطية، و من خلال تبني هذه التوصيات والمقترحات، يمكن للمجتمعات الاقتصادية أن تحقق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة، تؤدي إلى تقليل الفجوة الاقتصادية بين مختلف القطاعات وتعزيز التنافسية في الأسواق العالمية.

النتائج:

1- بالرغم من الدعم الحكومي الموجه للمشروعات الصغيرة في ليبيا الا انها تواجه تحديات تمويلية وإدارية، فغياب برامج الدعم الفعّالة من أبرز العوائق التي تحد من توسعها واستدامتها، إضافة إلى نقص التدريب وضعف القدرات الإدارية والتقنية.

2- اسهام القطاعات غير النفطية بشكل متزايد في الناتج المحلي الإجمالي، خصوصًا قطاعات البناء، والخدمات، والزراعة، لكنها لا تزال بحاجة إلى تعزيز الاستثمارات والبنية التحتية لتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل.

3- تؤدي المشروعات الصغيرة دورًا حيويًا في تحفيز الاقتصاد المحلي والدولي من خلال خلق فرص عمل جديدة ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

4- تسهم المشروعات الصغيرة في رفع القدرة التنافسية للأسواق المحلية والدولية عبر تحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة

5- التمويل التنموي من المصارف المتخصصة ما زال محدود التأثير، حيث تتركز القروض في قطاعات معينة دون تنويع كافٍ، مما يقلل من كفاءة التوزيع الجغرافي والاستثماري للموارد.

6- تُعد المشروعات الصغيرة والقطاعات غير النفطية مدخلًا رئيسيًا لتحقيق التنمية المستدامة، فهي تسهم في تنويع الاقتصاد المحلي، وتُخفف من آثار الأزمات الاقتصادية المرتبطة بتقلبات أسعار النفط.

التوصيات:

1- تطوير سياسة وطنية متكاملة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتضمن حوافز مالية وضريبية، وتسهيلات في الإجراءات للوصول إلى الأسواق العالمية من خلال تحسين قدراتها التصديرية .

2- تشجيع الحكومات على توفير بيئة قانونية وتشريعية ملائمة لتحفيز نمو المشروعات الصغيرة وزيادة قدرتها على التوسع.

3- تتبنى المؤسسات المالية برامج تمويل ميسرة ومتنوعة لتلبية احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم قروض ميسرة ومنح دون فوائد.
4- تشجيع الحكومات على تقديم حوافز ضريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتسهيل عمليات التمويل والتحفيز على النمو.
5- زيادة الاستثمارات في القطاعات غير النفطية من خلال تقديم تسهيلات مالية وحوافز ضريبية لتشجيع التوسع والنمو في هذه القطاعات.
6- تتبنى الحكومات استراتيجيات شاملة لدعم التطوير التكنولوجي في القطاعات غير النفطية لزيادة قدرتها التنافسية عالميًا.

بيان تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المراجـــــع:

1.الشرقاوي، أحمد (2018). اقتصاديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
2.منظمة العمل الدولية. "تحليل قطاع المشروعات الصغيرة في الدول النامية." تقرير دولي، 2013.
3.وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية (2021). تقرير الأداء الاقتصادي السنوي. الرياض.
4.العتيبي، خالد (2019). التنويع الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، مجلة الاقتصاد العربي، العدد 42.
5.عبد الحميد، محمد (2020). التمويل التنموي وأثره في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية. مجلة دراسات اقتصادية، جامعة القاهرة، المجلد 14.
6.يونس، فاطمة (2020). التنمية المحلية في ظل التحول نحو الاقتصاد غير النفطي. مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة طرابلس، العدد 9.
7.الشرقاوي، أحمد (2015). دور التمويل في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. دار المعرفة، القاهرة.
8.المنتدى الاقتصادي العالمي. (2019). دور المشروعات الصغيرة في الاقتصاد العالمي. المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف.
9.البنك الدولي. (2020). المشروعات الصغيرة وأثرها في التجارة الدولية. البنك الدولي، واشنطن.

10.حسن، محمود. (2017). التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة في العالم العربي. دار الجليل، عمّان.
11.الشرقاوي، أحمد. (2015). دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية. دار المعرفة، القاهرة.
12.البنك الدولي. (2018). تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصادات النامية: التحديات والحلول. البنك الدولي، واشنطن.
13.المنتدى الاقتصادي العربي. (2020). دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول الخليج، المنتدى الاقتصادي العربي، بيروت.
14.حسن، محمود. (2017). التمويل غير التقليدي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: الأساليب الحديثة والتحديات، دار الجليل، عمّان.
15.منظمة التجارة العالمية. (2019). مبادرات الدعم الدولي للمشروعات الصغيرة في الدول النامية، منظمة التجارة العالمية، جنيف.
16.الربيع، محمد. (2018). التنمية الاقتصادية والتنويع القطاعي في البلدان العربية. دار الفجر للنشر، بيروت.